الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

شهادة مشاركة

يتشرف رئيس قسم علم الاجتماع ورئيسة الندوة بتقديم هذه الشهادة للدكتورة الفاضلة: **فطوم بلقبي**، من **جامعة محمد بوضياف - المسيلة**، نظير إثراء نشاط الندوة الوطنية المنعقدة بتاريخ 20 جوان 2019، بقاعة المناقشات، حول: التحول المجتمعي في الوطن العربي، المؤشرات، الآليات والأبعاد - حالة الجزائر-، بمداخلة عنوانها: **الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للتغير الاجتماعي**.

رئيسة الندوة / أ. د. نادية عيشور

رئيس القسم / أ.د. بلقاسم نويصر

الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للتغير الاجتماعي

الملخص :

يعتبر موضوع التغير من أول وأهم المواضيع التي تناولها رواد علم الاجتماع، وليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذي ناله هذا الموضوع، فقد ركز الكثير من الباحثين في محاولاتهم تفسير التغيرات التاريخية للمجتمعات، متناولين بشكل خاص تتبع ظهور الدولة وتطورها والأشكال الاجتماعية التي رافقت ذلك، ومن هذا المنطلق جاءت الضرورة لتصنيف هذا الكم الهائل من التراث الفكري والنظري للتغير الاجتماعي، فهدفت هذه الورقة البحث في الإسهامات الفكرية والنظرية التي قاربت مواضيع التغير الاجتماعي، وذلك بعرض أهم نظرياته وتتبع تطوراته المعاصرة، والتي يمكن أن نميز فيها نوعين من النظريات: النظريات الكلاسيكية(الفلسفية) والنظريات الحديثة(السوسيولوجية)، والتي يندج تحت كل قسم من هذه النظريات عذة أنواع، وهذا ما سنتناوله في هذه المداخلة.

Summary:

The subject of change is one of the first and most important topics dealt with by sociologists, and there is no aspect of social life that has received the same attention given to this subject. Many researchers focused their efforts on interpreting the historical changes of societies, Especially those that follow the emergence of the state, its development and the social forms that accompanied it .Therefore, it became necessary to classify this huge amount of intellectual and theoretical heritage of social change .

This document explores the intellectual and theoretical contributions that have approached the topics of social change by presenting its most important theories and following its contemporary developments, in which we can distinguish two types of theories: classical theories (philosophical) and modern theories (sociological), which are formulated under each of these theories This is what we shall address in this intervention.

مقدمة:

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية منها على الخصوص، أن ليس هناك مجتمعات في حالة استاتيكية وإنما هناك مجتمعات في حالة ديناميكية مستمرة وحتى المجتمعات البدائية منها، أي أن كل المجتمعات في تحول وتغير مستمر والاختلاف في عمومه بين المجتمعات يرجع إلى مدى التغير وسرعته والعوامل المؤدية إليه.

وإن كل دراسة في علم الاجتماع هي دراسة تغيرية قبل كل شيء ودراسة المجتمع في حالة ثبات هي من باب الفرضية، لأن المجتمعات في تحول وتغير مستمر منذ القديم إلى اليوم، فالتراث السوسيولوجي مهتم بتفسير التغير الاجتماعي، ويمكن تمييز مدخلين رئيسيين هما:

المدخل الفلسفي "غير السوسيولوجي": والذي ينظر إلى التغير بوصفه وحدة واحدة في المجتمعات كافة، وقد ساد هذا الاتجاه عند مفكري القرن الثامن والتاسع عشر.

المدخل السوسيولوجي: الذي يضم نظريات مختلفة متباينة في نظرتها للتغير الاجتماعي، ولكنها مبنية على النظرة العلمية الواقعية .

وبوجه عام يمكن تقسيم نظريات التغير الاجتماعي إلى قسمين:

- النظريات الكلاسيكية (الفلسفية).
- النظريات الحديثة (السوسيولوجية) .

و تندرج تحتهما عدة أنواع من النظريات كما يوضح الشكل التالي:

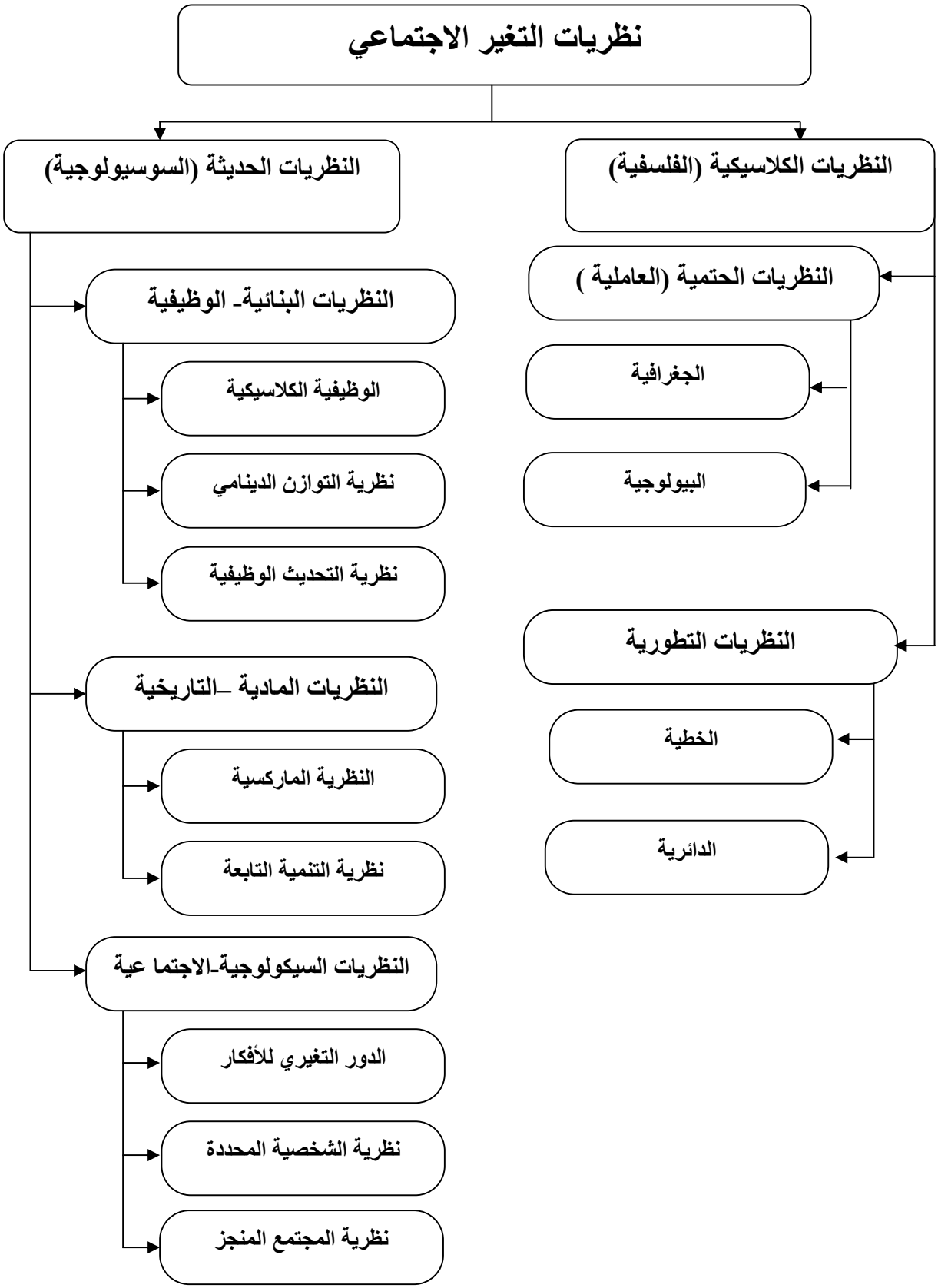
نظريات التغير الاجتماعي
النظريات الكلاسيكية (الفلسفية)
النظريات الحديثة (السوسيولوجية)
النظريات الحتمية (العاملية)
الجغرافية
البيولوجية
النظريات التطورية
الخطية
الدائرية
النظريات البنائية- الوظيفية
الوظيفية الكلاسيكية
نظرية التوازن الدينامي
نظرية التحديث الوظيفية
النظريات المادية –التاريخية
النظرية الماركسية
نظرية التنمية التابعة
النظريات السيكولوجية-الاجتما عية
الدور التغيري للأفكار
نظرية الشخصية المحددة
نظرية المجتمع المنجز

إعداد شخصي

I – النظريات الكلاسيكية "الفلسفية":

هي مجموعة نظريات تحاول تفسير التغير الاجتماعي، فهي لا تقوم على البحث العلمي والأمبريقي وإنما هي دراستها عبارة عن دراسة أرائكية تنظر إلى التغير الاجتماعي نظرة عامة وواحدة في المجتمعات كافة، ولا تعطي أهمية لاختلاف المكان والزمان، وتقدم أحكاما عامة وشاملة أي أنها تتحدث عن الإنسانية وتغيرها ككل في الوقت الذي تدرس فيه مجتمعات جزئية.[1]

وقد لاقت هذه النظريات رواجا كبيرا عند كثير من مفكري التغير الاجتماعي نظرا لسهولتها وعموميتها، ومع ذلك تعتبر مقدمة لازمة وإطارا مرجعيا للنظريات اللاحقة –النظريات السوسيولوجية– الأمر الذي أدى بتوجيه هذه النظريات في الوقت الراهن وجهة علمية منطقية.

وقد جاءت هذه النظريات في البداية من قبل فلاسفة التاريخ، ثم من قبل علماء الاجتماع في القرن الثامن والتاسع عشر أمثال، أوجست كونت، كندرسه، وابن خلدون، وغيرهم وكان بعضهم يرى التغير بأنه تقدم خطي، ومنهم من يراه بأنه يسير على شكل دورة، وآخر يصفه بالتطور، وهكذا وتنقسم هذه النظريات إلى نوعين*:

– النظريات الحتمية (العاملية)

– النظريات التطورية

ويمكن توضيحهما على النحو الآتي:

1– النظريات الحتمية (العاملية):

إن ما نعنيه بالنظريات العاملية هي تلك التي تفسر التغير الاجتماعي على ضوء عامل واحد من عوامل التغير، كالعامل التكنولوجي، العامل الاقتصادي، والعامل الإيكولوجي[2] وغير ذلك، " ويطلق عليها أيضا نظريات اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد وتعتبر أن هذا العامل عامل كافي وحده لحدوث التغير"[3]، ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الاجتماعي، فإنها أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد، الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر، أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة.

وقد انتشرت الحتميات في كافة فروع العلم السياسي والاجتماعي في المراحل المبكرة لنشأة هذا العلم، ووجدت في معظمها متأثرة بعلوم أخرى، فأنصار الحتمية الجغرافية تأثروا بالجغرافيا، بل إن بعضهم كان من الجغرافيين، والذين ناصروا الحتمية البيولوجية تأثروا بعلم البيولوجيا وبنظرية التطور البيولوجي وكان بعضهم من البيولوجيين وهكذا، ولقد انقرضت هذه الحتميات من التفكير العلمي ونحن نشير إليها في مطلع حديثنا عن نظريات التغير الاجتماعي لأننا نذكر تاريخ العلم ونوضح الأسس المعرفية التي قامت عليها النظريات الحديثة، ونكتفي هنا بالإشارة إلى نظريتين من النظريات الحتمية [4].

---

(1) الموسوعة الحرة لخلق المحتوى العربي: نظريات التغير الإجتماعي، [www.Marefa.org/index.php]، 18–02–2011، 17:30.

(*) انظر د/ أحمد زيد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع – المداخل النظرية–، ط1، بدون ذكر دار النشر والطبع، القاهرة، مصر، 2005 –2006، ص.196–207.

(2) صلاح الفوال: علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1996. ص.133.

(3) دلال ملحس استيتية: التغير الاجتماعي والثقافي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص.119

(4) المرجع نفسه، ص ص. 119، 120.

أ- الحتمية الجغرافية: [1]

هناك اعتقاد قديم بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان باردا أم حارا أم معتدلا وبين طابعه الاجتماعي (من حدة المزاج ومن حيث الانبساط والانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي) ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد، وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية.

ويطلق على هذه الحتمية بالنظريات البيئية أيضا التي تفسر التغير الاجتماعي بعوامل كامنة في الوسط أو البيئة التي يعيش فيها المجتمع، ويصبح التغير الاجتماعي نتيجة لتغيرات تلحق بالبيئة الجغرافية ومختلف ظواهرها كالموقع والسطح والمناخ، كالقول بأن السهول ضرورية للحضارة لأن الجبال معوقة للاتصال، أو القول بأن الحضارة تزدهر فقط في المناطق ذات المناخ المعتدل لأنه يؤدي إلى زيادة الحيوية لدى سكان هذه المنطقة.

وبالرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة، إلا أنها ذاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها، ومن أشهر هؤلاء الجغرافي الأمريكي هنتنجتون Huntington الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية لا في تفسير الاختلاف بين البشر فحسب، ولكن في تفسير تغير المجتمعات. فقد ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم، فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية، وفي ضوء هذه الفرضية فسر هنتنجتون ظهور الحضارات وسقوطها، فقد ازدهرت حضارة وادي النيل نظرا لتوفر ظروف جغرافية خاصة بملاءمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل، وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضا بعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة، الأمر الذي خلق ظروفا لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة، وفي الوقت الذي كانت تتدهور فيه الحضارة هنا، كانت ظروف جغرافية أخرى تهيئ لنشأة الحضارة في مكان آخر . وهكذا تغير مركز الحضارة من بلاد الرافدين إلى كريت إلى اليونان فالرومان فإسطنبول فأوروبا الحديثة، ولكي يدلل هنتنجتون على صحة نظريته قدم شواهد من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة آلاف عام الماضية .

ب- الحتمية البيولوجية [2]:

تتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا، وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وأن نوعية الحياة لدى شعب من اشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية العرقية، وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى الشعوب سواء التغيرات السلبية أو الإيجابية.

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة منذ القدم، وهي تلك الخاصة بتفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى، وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية.

ولقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة، وتبلورت بشكل حاد في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بأن هناك أناسا ولدوا ليحكموا وآخرين ولدوا كرعية، ولقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجية مختلفة، تطورت لتعمم الفروق بين المجتمعات.

---

(1) فاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص.364.
(2) دلال ملحس استيتية: المرجع السابق، ص. 121، 122.

وقد لعب دي جوبينو De Gobineau (1816–1882) دورا في ترويج هذه الفكرة، من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية، الذي ربط فيه تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين خصائصه العرقية، والذي شن من خلاله على الاشتراكية لمحاولتها خلق نوع من المساواة بين البشر، ومن المتغيرات البيولوجية التي يمكن التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التالية[1].

– أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي

– أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والإمكانيات الجسمية والنفسية المختلفة

– أثر الإنجاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة الذكور إلى الإناث، نسبة المواليد إلى الوفيات، نسبة الكبار إلى الصغار) .

وبالرغم من أن النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة من مراحل تطور الفكر العلمي وظهور أنصار لها هنا وهناك في العصر الحديث، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات لأسباب عديدة:

– أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية، وهذه الأحادية أفقدتها صفة الموضوعية لأننا نعلم أن تشكيل النظم الاجتماعية وتنوع الأحداث المختلفة والمتباينة تتوقف دائما على التفاعل بين عوامل مختلفة منها: الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية والإيكولوجية والثقافية وغير ذلك، فهي عوامل تتفاعل فيما بينها فتؤدي إلى التغير الاجتماعي في نهاية الأمر، وعلى هذا فهي نظريات غير علمية لأنها تؤكد سببا واحدا دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.

– إن تبني عامل واحد في تفسير عملية التغير الاجتماعي، معناه إعطاء صفة حتمية أي استبعاد التحديد الجوهري في مسيرة المجتمع وفي ذلك مخالفة للواقع، فقد دحضت حقائق التاريخ الإنساني الاعتقاد باستحالة ظهور ظروف في الحل الاجتماعي، فقد ظهرت مستجدات لم تكن متوقعة من قبل كإطالة العمر المتوقع للإنسان نتيجة لتقدم الطب

– أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق أو سيطرة شعب من الشعوب على آخر، فقد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب، فويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الإحساس بالتفوق العرقي من جانب الألمان.

– أنها ولدت أشكالا من العنصرية السياسية التي يعاني منا عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية، والعنصرية ضد السود التي كانت في جنوب إفريقيا ومن قبلها في أمريكا.

2– النظريات التطورية:

انتشرت النظريات التطورية في القرن التاسع عشر، وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية وإن كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة.و قد ظهرت النظريات التطورية من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محددا سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها[2]، ويتفق التطورين على هذه القضية، ولكنهم يختلفون حول قضايا ثلاث: الأولى تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي، والثانية حول العامل الشيء المحرك للتطور هل يظهر التطور نتيجة لتغير في الأفكار المعتقدات أم يظهر نتيجة لتغير التكنولوجيا والعناصر المادية؟ والثالثة تتصل بوجهة التطور هل المتطور يسير في مسلك خطي تقديمي أم يسير في مسلك دائري بحيث يعود من حيث بدأ؟ ويمكن أن نعرض للنظريات التطورية وفقا لأي بعد من هذه الأبعاد الأخلاقية والواقع أن

([1]) المرجع نفسه، ص .122، عن: الزعبي محمد، التغير الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1976

([2]) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص240–249.

الاعتماد في تصنيف هذه النظريات على البعد الأول أو الثاني (تعني عدد مراحل التطور وعوامله) يضعف هذه النظريات، بل ويخلق تشتتا واختلاطا مع دراسة عوامل التغير الاجتماعي مثلا، ولذلك سوف نعتمد على البعد الثالث، وهو المتصل بوجهة التطور ونقسم في ضوئه نظريات التطور إلى نوعين: نظريات التطور الخطي ونظريات التطور الدائري، ثم ننوه في النهاية إلى بعض الصور المستحدثة من التطورية.

أ – النظريات الخطية:

تستخدم النظريات الخطية في تفسير التغير الاجتماعي مفاهيم عامة مثل: "النمو، والتطور، والتقدم للإشارة إلى عملية زيادة التعقيد في البقاء الاجتماعي ومكوناته. فالتغير في تحليلات أوجست كونت، وابن خلدون يعني التقدم والتطور من مرحلة بسيطة إلى مرحلة أكثر تعقيدا وكفاءة، تزداد فيها الوظائف التي تقوم بها هذه الأبنية الاجتماعية بما يزيد من درجة سيطرة المجتمع على البيئة الطبيعية لتحقيق الرفاهية والسعادة للإنسان "[1].

و تقوم هذه النظريات على افتراض وجود مراحل للتطور تمر بها المجتمعات البشرية من مرحلة إلى أخرى نتيجة عوامل معينة تغير في طبيعة المجتمعات بالتدريج، وترقى هذه العمليات إلى مستوى القوانين الحتمية في غالبية هذه النظريات.

ويمكن استعراض أفكار بعض العلماء عن التغير الاجتماعي طبقا لتصنيفهم في إطار النظريات الخطية كما يلي:.

ابن خلدون:

يستخدم ابن خلدون العديد من المفاهيم منها: مفهوم النحل من المعاش، أو طبيعة نمط الإنتاج السائد، ومفهوم العصبية، أو نمط العلاقات السائدة، إضافة إلى البداوة والتحضر.حيث يرى أن المجتمع العربي يتطور من مرحلة البداوة إلى مرحلة التحضر وأن العوامل التي تؤدي إلى هذا الانتقال هي: تغير النحل من المعاش أو نمط الإنتاج، وتغير نمط العصبية السائدة فيه– فيما يكون نمط الإنتاج في المجتمع البدوي نمط رعوي يقوم على استغلال البيئة الطبيعية في الرعي وتربية الحيوانات والعيش من منتجاتها، فإن نمط الإنتاج في البيئة الحضرية حرفي– تجاري يقوم على تشكيل السلع والخدمات من مواد البيئة الطبيعية وبيعها مقابل ربح مالي، والعيش من تراكم هذا الربح[2].

ومع هذا التغير في نمط الإنتاج تتغير أيضا طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس، فهي قرابية في المجتمع البدوي بسبب عمل الأقارب سويا في استغلال بقعة من البيئة الطبيعية، وبسبب تشابههم في المهارات والحاجات. مما ينتج عنه عصبية قوية تقوم على رابطة القرابة، كما تقوم على هذا التشابه في المهارات والحاجات أيضا.و لكنها في المجتمع الحضري ونتيجة زيادة عدد السكان في هذا المجتمع، وتنوع أحوالهم، وأصولهم، ونتيجة لنمط الإنتاج الحرفي– التجاري الذي يعملون فيه فإن العلاقات القرابية بينهم تضعف وتتراجع، ويحل محلها علاقات تعاقدية غير قرابية، تقوم على تبادل المنافع والمصالح .

---

(1) أنظر مجد الدين عمر خيري حمش: علم الاجتماع– الموضوع والمنهج– (مع التركيز على المجتمع الغربي)، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 1997، ص 197.

(2) عبد الرحمان ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون –ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر–،دار الفكر، بيروت ، لبنان،2004، ص ص 172–175.

أوجست كونت: A. Conte

تأثرت كتابات عالم الاجتماع الفرنسي كونت، بتحليلات المدرسة الفرنسية، ولا سيما تصورات كل من سان سيمون S. Simon، وكوندرسيه Condorcet وغيرهم آخرون، من الذين أكدو على حتمية التقدم البشري، كما أن كل مرحلة من مراحل النمو والتطور تعتبر أشد نضجا وفكرا من المراحل السابقة عليها، وهذا ما جعل كونت يؤمن بعملية تجزئة التاريخ الإنساني أو تاريخ المجتمعات البشرية إلى عدة مراحل، كما حدد هذه المراحل في ضوء قانون للتقدم أسماه بقانون المراحل الثلاث[1] وهي المرحلة اللاهوتية، وكان العقل البشري متفرغا تماما للتفكير في النواحي الغيبية والبحث عن تفسير الأشياء بصورة غير علمية. أما المرحلة الميتافيزيقية، تعتبر مرحلة من التقدم البشري والتطور الاجتماعي الذي سعى فيه الجنس البشري للتفكير فيما وراء الطبيعة (الميتافيزيقية) كمحاولة منه لتعقيل الأشياء وإدارتها. أما المرحلة الأخيرة وهي المرحلة العلمية (الوضعية)، وهي أن الفكر البشري ركز على صورة التغيير عن طريق تبني العلم. والتخصص والإهتمام بالصناعة، مع حدوث تغيرات أخرى من أنماط السلوك الإنساني والعلاقات وطبيعة التفاعل والنظم الاجتماعية، علاوة على ذلك، تظهر تصورات كونت حول حقيقة التغير الاجتماعي عندما قسم المجتمعات إلى ثلاث أقسام وهي (1) المجتمع العسكري (2) المجتمع الديني (3) المجتمع الصناعي. وسعى كونت يوضح لنا أن كل مرحلة متعلقة فيها بالأخرى. وجاء التغير أو التطور مصحوب بتغيرات فكرية وتطور مادي على أنساق الثقافة والمعرفة، ويسعى الإنسان عموما إلى التقدم عن طريق زيادة الإنتاج، واقتناء التكنولوجيا، وزيادة آثار التقدم البيولوجي، والذي جاء في صور متعددة. مثل زيادة العمر الزمني للإنسان وتنوع أنشطته وسلوكه وأيضا أنانيته.

هربرت سبنسر H. Spencer

يعد هربرت سبنسر أحد ممثلي الداروينية تميزت تصوراته عن التغير لأنها ارتبطت بفكرة التطور البيولوجي، والمماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع، جاءت هذه الاستعارة من علوم البيولوجيا وغيرها من العلوم الطبيعية التي تسهم في فهم وإدراك التغير بصورة ملحوظة سواء عن طريق الملاحظة أو التجربة، كما أكد سبنسر أن هناك مجموعة من نواحي التشابه والاختلاف بين الكائن العضوي والكائن الاجتماعي، من حيث البناء والوظيفة، وذلك نظرا للنواحي البنائية الفسيولوجية التشريعية ووظائف الأعضاء التي تقوم بها جميعا مكونات هذه الكائنات سواءا كانت بيولوجية عضوية أو اجتماعية بشرية[2].

علاوة على ذلك، سعى سبنسر لتوضيح أفكاره حول التغير والتطور عن طريق إيمانه بأن التغير يأخذ خطا واحدا من البسيط إلى المركب ومن المتجانس إلى اللا تجانس، حتى يحدث نوع من التغير في مكونات هذا التغير نتيجة لحدوث خلل وظيفي بين مكونات هذه البناءات وبين الوظائف التي تؤديها، ويحدث تغير وإحلال واستبدال وتجدد مستمر بين المكونات البنائية وأيضا السمات الوظيفية التي توجد فيه، وهذا هو جوهر التغير المستمر، ولقد طرح سبنسر تصوراته حول التغير في دراسته عن تطور المجتمعات البشرية من المجتمعات العسكرية إلى المجتمعات الصناعية[3].

و هكذا اعتبر سبنسر في حياته ممثلا للداروينية الاجتماعية، واشتهر بمحاولة توحيد النظرية الاجتماعية مع النظرية الداروينية فأكد في كتاباته على أن المجتمع جزءا من الطبيعة يخضع لقوانينها. كما طالب بعدم التدخل في عملية التطور مؤكدا على أن المجتمع يخضع في تطوره لقوانين خاصة به

(1) أنظر إلى: عبد الله عبد الرحمان: تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الإسكندرية، مصر 1998.
(2) محمد عبد المولى الدقس، المرجع السابق، ص17.
(3) محمد الهادي عفيفي: التربية والتفسير الثقافي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ص17.

هي جزء من القوانين الطبيعية، وتدخل الدولة أو الجماعات الأخرى في هذه العملية يعيقها، وقد يؤدي إلى نتائج سلبية، وقد أعجبت الطبقة الرأسمالية الصاعدة بهذه الأفكار حيث أنها كانت تطالب بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد فتبنت أفكار سبنسر أيضا مما أعطاه مزيدا من الشهرة والنفوذ الأكاديمي.

كارل ماركس K. Marx:

استخدم كارل ماركس في نظريته حول التغير الاجتماعي مفاهيم نظرية غنية، وفعالة، أهمها: قوى الإنتاج، والطبقة الاجتماعية، والبنية التحتية، والبنية الفوقية، والاستغلال والاغتراب. وأنشغل ماركس مثله في ذلك مثل إميل دوركايم، وماكس فيبر في تحليل عملية انتقال المجتمع الأوروبي الغربي من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية الحديثة. ولم يقوم بتحليل خصائص مرحلة الإقطاع لكنه قام بتقديم تحليلات مفصلة للمرحلة الرأسمالية الحديثة فأوضح العوامل التي أدت إليها، كما أوضح خصائصها البنائية بالتفصيل، وقدم تنبؤات حول مستقبلها. ويحتل مفهوم الطبقة موقعا مهما في تحليل ماركس للتغير في بناء المجتمع، وتتحدد الطبقة بالنسبة له حسب موقع الجماعة من ملكية وسائل الإنتاج. فهناك طبقة تملك وسائل الإنتاج وتحظى بالتالي بالسلطة والامتيازات في المجتمع، وتفرض أفكارها، ومعتقداتها على الآخرين. وهناك طبقة لا تملك وسائل الإنتاج، وتعيش خاضعة بالتالي لسلطة الطبقة التي تملك، ويخضع لاستغلال هذه الطبقة، كما يخضع لأفكارها، ومعتقداتها. ومع ذلك يمكن أن تتحول الطبقة الكادحة إلى قوة للتغير إذا توفرت ظروف موضوعية معينة، أهمها ازدياد القهر، وازدياد الاتصال بين أعضاء الطبقة[1]. وبالاعتماد على مفهوم الطبقة ومفهوم قوى الإنتاج والعلاقة بينهما، قام ماركس بتقسيم تاريخ المجتمعات الإنسانية إلى المراحل التالية: المجتمع المشاعي، والمجتمع البدائي، والمجتمع الإقطاعي، والمجتمع الرأسمالي، والمجتمع الاشتراكي، ويضيف ماركس إلى هذه المراحل المجتمع الشيوعي، والتي تمثل نهاية التاريخ بالنسبة له. وما هذه المراحل إلا مراحل للتغير في نمط البناء الاجتماعي للمجتمع، فأساس الذي بنى عليه ماركس تصوره لتفسير الحركة الاجتماعية هي الحتمية الاقتصادية التي تتأثر بعاملين مهمين : التطور التكنولوجي أي القوى الانتاجية من جهة والعلاقات السائدة من جهة أخرى، فتحول المجتمعات وانتقالها من نظام إلى آخر يبدأ دائما بتغير في الأساس الاقتصادي و الصراع الاقتصادي الذي يدور بين طبقات المجتمع [2].

ب – النظريات الدائرية:

على النقيض من النظريات الخطية السابقة، ويؤكد أصحاب هذه النظريات على أن التغير يسير في حركات دائرية أو شبه دائرية، أو قد تأخذ شكل تموجات، قد تتجه صعودا وهبوطا، بحيث تفسر حركات هذه الدوائر أن التغير يبدأ من نقطة ثم ينتهي مع نهاية الدائرة، ليبدأ من جديد مرة أخرى، يعني أن التاريخ يعيد نفسه[3]، وهذه النظريات تتخذ – في معظمها– موقفا تشاؤميا، ولذا فإن مسار التطور هنا ليس تقدميا، بل إنه يتقدم لفترة ثم يعود أدراجه إلى حيث بدأ، أو إلى حالة من التقهقر إلى الوراء. ولقد ظهرت هذه الفكرة بشكل واضح عند المفكر العربي ابن خلدون الذي اعتقد أن للمجتمعات عمرا كأعمار

(1) أنظر: محمد على محمد: تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص ص. 79–84.

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التغير الاجتماعي والمجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، بدون ذكر البلد ،2008، ص86.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع (النشأة والتطور)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 363.

البشر، وأنها لابد وأن تتطور مثلما تتطور الحياة البشرية طفولة وشبابا، ثم هرما وشيخوخة. والمجتمعات تتحول من البداوة إلى الحضارة، وهي في تحولها تعكس هذه الدائرة التطورية، فحياة البداوة أشبه لحياة الفطرة الأولية التي يحياها الأطفال، ولكن عندما تتحول هذه البداوة إلى حضارة فإنها تصل إلى أوج عنفوانها، ولكن هذا لا يدوم فما تلبث الحضارة أن تنهار وتتدهور ويذرها الهرم والشيخوخة والفناء[1]. وظهرت أفكار متشابهة عند عدد من المفكرين الأوروبيين والأمريكيين، ومن أشهرهم ما يلي:

أوزفولد شبنجلر: [2] A Shpengler

عرض شبنجلر تحليلاته النظرية للحضارة والثقافة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بين الدول الأوروبية في كتابه الذي حقق شهرة واسعة في ذلك الوقت، وهو (سقوط الغرب). وأستخدم مفاهيم تاريخية وفلسفية فضفاضة في هذه التحليلات، منها: الحضارة، والثقافة، والانحدار، والتسامي أي اتصال الحضارات وتوراثها. وهو يرى أن الحضارة تمر بمراحل دائرية في تطورها من ولادة، ونضوج، وموت، تماما كما يمر الإنسان بهذه المراحل، لكن بينما يمتد عمر الإنسان ليصل مائة سنة على أكبر تقدير، فإن عمر الحضارة يصل إلى ألف عام في المتوسط. وعلى أساس هذا المعيار، تنبأ سقوط الحضارة الغربية التي بدأت في القرن التاسع الميلادي، ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي تكون قد أكملت عمرها وهو ألف عام كاملة. ومن الواضح أن هذا المعيار الذي استخدمه شبنجلر معيار تعسفي، أدى إلى انهيار تنبؤاته جميعا، فالحضارة الغربية لم تنهار بعد ألف عام، وإنما ازدادت قوة وتقدما، وحيوية نتيجة قدرتها على مواجهة التحديات البيئية والدولية بنجاح بفضل ما تنتجه من وسائل مادية وغير مادية تساعدها على ذلك. وهذا هو جوهر نظرية عالم أخر سنأتي على مناقشة أفكاره أيضا وهو أرنولد توينبي

أرنولد توينبي A. Toynbee

على عكس أوزفولد شبنجلر الذي يبدو متشائما وهو يقدم نظريته الحتمية كعالم سريع لموت الحضارة دون أن يترك لها فرصة للمواجهة، أو حل للمشاكل، فإن توينبي نتيجة لتحليله لإحدى وعشرين حضارة من الحضارات التي وجدت في تاريخ الشعوب ومحاولته أن يصل إلى مجموعة من القوانين التي تفسر قيامها وازدهارها واحتلالها، فقد توصل إلى أن هناك خيارات أمام الحضارات التي جانب الانحدار. وتزداد هذه الخيارات تعقدا كلما امتلكت الحضارة الوسائل المادية المناسبة للتكيف مع الظروف المتغيرة. وقد عرض توينبي نظريته الدائرية في كتابه (دراسة للتاريخ) عام 1936م[3]، حيث أوضح أن الحضارة تواجه بتحدي شامل يؤدي إلى ضعفها، لكنها سرعان ما تجد الوسائل لمواجهة هذا التحدي فتنتعش من جديد، وتزدهر، وتقوى.و يقدم توينبي أمثلة تاريخية على مثل هذا التحدي والاستجابة من التاريخ فيوضح أن الحضارة الأوروبية واجهت تحدي الصعود الإسلامي في القرن العاشر الميلادي حيث كانت الحضارة الإسلامية في أوج تقدمها وقوتها بينما كانت الحضارة الأوروبية تعيش مرحلة الظلام، والضعف، والتردي، فاستجابت الحضارة الأوروبية لهذا الواقع بأن تعلمت من الحضارة الإسلامية العلوم، والصناعات، وصورتها، وزادت عليها مما أدى إلى تفوق سريع للحضارة الأوروبية في مجال صناعة السفن، وصناعة الأسلحة مكنها خلال قرون معدودة من سلب العالم الإسلامي لوسائل معيشته المادية المتمثلة آنذاك في طرق التجارة العالمية، فباكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح، أو الطريق البحري إلى الهند والصين

(1) فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006، ص .302.
(2) محمد عبد المولى الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 2005، ص ص 94.96.
(3) محمد الهادي عفيفي: المرجع السابق، ص.19.

نتيجة للتفوق الأوروبي في مجال صناعة السفن وصناعة الأسلحة بدأت ثروات الشرق تقع في أيدي الأوروبيين، بينما حرم منها العالم الإسلامي. فتراجعت قوته، وتراجع ازدهاره، وهكذا فمع انحدار الحضارة الإسلامية نتيجة فقدانها لطرق التجارة العالمية، صعدت الحضارة الأوروبية واستمدت في إنتاج وتحسين الوسائل المادية التي تدعم هذا الصعود، ومن هذه الوسائل الطاقة النووية التي اكتشفت حديثا وأعطت الحضارة الأوروبية الغربية كما جديدا. ودفعة قوية لمزيد من القوة والصعود. بينما بقيت الحضارة الأخرى التي لا تملك مثل هذه الوسائل المادية تعاني من الضعف، والانحدار غير قادرة على مواجهة المشكلات والتحديات مما يلائمها من استجابات.

و لقد تعرض الفكر التطوري لانتقادات عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

- أنها تفرض مخططا تطوريا ثابتا على كل المجتمعات دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات .
- نها تعتبر أن التطور عملية حتمية أو ضرورية في كل المجتمعات.
- أنها تهمل التطور متعدد الخطوط، فالتطور إما خطي وإما دائري.
- أنها تفترض أن التطور إما أن يكون تقدميا أو رجعيا، وهي بذلك تهمل أشكال التطور الأخرى الوسيطة.

و لهذه الانتقادات وغيرها أصبحت التطورية بصياغتها التقليدية غير مقبولة إلى حد كبير. ومن ثم فقد انتعشت رؤى بديلة لا تركز على التطور بقدر ما تركز على الواقع المعاصر للمجتمعات كالرؤية الوظيفية. غير أن هذا لا يعني أن التطورية قد اختفت كلية، فقد عاودت الظهور بصورة جديدة وسنقدم منها بعض النماذج[1]:

أ- نظرية مراحل النمو:

و هي النظرية التي قدمها والتر روستو W. Rostow عام 1921 في كتابه بعنوان «مراحل النمو الاقتصادي: منشور غير شرعي» وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في المجتمعات جميعا يمر بمراحل محددة، وأن الفرق بين مجتمع وآخر هو في الدرجة التي قطعها المجتمع عن طريق النمو الاقتصادي، ويعني ذلك ضمينا أن المجتمعات غير النامية الآن سوف تمر بنفس خط التطور الذي مرت به المجتمعات المتقدمة. وقد حدد روستو مراحل النمو لخمس مراحل هي: المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة السعي نحو النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الجمعي الوفير. ومن الواضح أن المجتمعات الغربية قد وصلت إلى المرحلة الأخيرة، بينها تقع المجتمعات الأخرى داخل المرحلة الأخرى أو القرب منها.

ب- نظرية الالتقاء أو التقارب:

قدم هذه النظرية كلارك كيرKerr وزملاؤه عام 1920، وقد عرفت بنظرية الالتقاء (التقارب أو الوفاق)، وتتأسس هذه النظرية على فرضية أساسية هي أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الكامل، وأن هناك من المجتمعات ما يقترب من هذه المرحلة، وبعضها الآخر ما يزال بعيدا عنها، ولكن الجميع سوف يكون له نفس المآل، سوف تصل كل دولة في زمن معين إلى مرحلة التصنيع الكامل، وللتصنيع خاصية جوهرية هي أنه تجعل المجتمعات متشابهة ويخلق نظما متشابهة. ولقد وصلت المجتمعات الصناعية إلى هذا التشابه، الذي يشكل مستقبل المجتمعات غير الصناعية، ويقوم هذا التشابه على المظاهر الآتية:

---

(1) دلال ملحس استيتية: المرجع السابق، ص ص. 134، 135.

– الإنتاج الواسع النطاق الذي يعتمد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل.
– الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي.
– تطور التعليم ونفر علم إلى التركيز على التعليم الفني المتخصص والتعليم الإداري.
– التحضر وزيادة سكان المدن.
– تحقيق درجة من الاتفاق على القيم.
– نمو الاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب.

و تكون هذه المؤشرات نموذجا مثاليا يسعى التغير الاجتماعي في أي مجتمع إلى تحقيقه، وإذا كانت هذه مؤشرات هذا النموذج هي السمات العامة المشتركة للمجتمعات الصناعية، فإن التغير الاجتماعي سوف يؤدي في النهاية إلى تحقيق ضرب من الالتقاء أو التقارب بين الدول المختلفة، وبالرغم من أن كير لم يحدد مراحل لهذا التطور إلا أنه يتشابه – إلى حد كبير– مع تحليل والتر روستو لمراحل النمو.

ج– نظرية نهاية التاريخ [1]:

هذه النظرية من أحدث نظريات التطور وقد قدمها المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما Fukuyama عام 1989، بعد سقوط الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وتتأسس هذه النظرية على آراء هيجل التطورية والتي تنظر إلى التطور على أنه انطلاق نحو الكمال والعقل الكامل، والدولة الكاملة، والقيم المطلقة، إنه تطور نحو المطلق يحثه قانون الجدل ويسعى به إلى أفضل الصور وأكملها، ولقد اعتمد فوكوياما على فكرة هيجل حول« الرغبة في الاعتراف والتقدير» والتي اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ، وينظر فوكوياما إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة – والتي تمثلها أمريكا – على أنها ألغت الفكرة بين العبيد والسادة والتي كانت موجودة بشكل أو بآخر في النظم السياسية الأخرى، ولقد كانت كل هذه النظم تنشغل بالبحث عن الاعتراف، الذي يتمثل في صورته الملموسة في النزال بين شخصين متحاربين، إن هذه الرغبة في الإتراف هي التي تجعل أي منها يموت استسلاما للآخر، وهي – من ثم – التي تجعل النظم السياسية تتأسس على علامات تسلطية، وهي التي تجعل دولا تسيطر على دول أخرى وتقيم إمبراطوريات، ولقد ظل الأمر هكذا طوال تاريخ البشرية، طالما أم الرغبة في انتزاع الاعتراف تتأسس على أسس لا عقلانية.

أما الليبرالية الديمقراطية– والتي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية– فقد «فقد بدلت الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد ، وأحلت محلها رغبة عقلانية في الاعتراف على أساس من المساواة»، ويعني ذلك أن الليبرالية الديمقراطية قد حلت معضلة الصراع التاريخي من خلال قيمة المساواة، وهي بذلك تكون قد أوقفت التاريخ عن الحركة، فهي إذن هي نهاية التاريخ وسوف تتطور المجتمعات لتصل إلى نفس النهاية، وليس ثمة مجال أخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق إطارا من المساواة تختفي فيه السيطرة الامبريالية.

II– النظريات الحديثة (السوسيولوجية):

تم استعراض النظريات الكلاسيكية، وسنحاول استعراض النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي، والنظريات المعاصرة والحديثة عديدة ومتباينة يصعب صهرها في إطار موحد ذلك أن مشكلة التنظير في التغير مشكلة معقدة لأن كل عالم اجتماع يحاول وضع نظرية خاصة للتغير الاجتماعي، رغم

(1) أنظر: فوكوياما: نهاية التاريخ، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993.

إدراكنا أن تلك المحاولات غير كافية لتحليل مقولة التغير وتفسيره ، وهي مشكلة آتية من طبيعة موضوع علم الاجتماع، وصعوبة معالجة الظاهرة الاجتماعية، ناهيك عن تعددها في المجتمع الواحد، وفي المجتمعات الأخرى إلا أن الأمل في صياغة نظرية عامة للتغير سيبقى هدفا يسعى علماء الاجتماع لتحقيقه وسنعرض أهم هذه النظريات المعاصرة في الوقت الحاضر، وهي عديدة بطبيعة الحال ولا يسمح المقام هنا بعرضها جميعا، لذا سنكتفي بتقديم بعضا منها، وذلك على النحو التالي [1]:

- النظرية البنائية – الوظيفية
- النظرية المادية – التاريخية
- النظرية السيكولوجية – الاجتماعية

1- النظريات البنائية الوظيفية:

تؤكد الوظيفة على تكامل الأجزاء في الكل والتساوي فيما بينها، وأن كلا من الجزء والكل يؤدي وظيفة خاصة به، بحيث لا يكون غيره قادرا على القيام بها ويشبه ذلك إلى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله، ويحفظ استمراره ووجوده، وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف مؤكدة، وضرورية ومتساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر ولهذا فهي تعتمد على الوظيفة التي تقوم بها الوحدات في المجتمع، وترتكز على فهم الدور وإبرازه، بالإضافة إلى الحفاظ على التوازن الكامل للنسق الاجتماعي، ولقد استخدم الوظيفيون مفهوما ثالثا هو مفهوم النسق الاجتماعي والذي من خلاله أمكن تحليل الجوانب الهيكلية- البنائية والجوانب الدينامية الوظيفية، فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية يؤدي كل منها وظيفة مؤكدة[2].

و لقد ظهرت الوظيفية عبر تراث طويل منذ القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر وساهم فيها عدد كبير من العلماء، ومن ثم فقد تعددت صورتها وتباينت فيها الاهتمامات النظرية، وفي ضوء ذلك فإن تحليلا للتغير الاجتماعي من وجهة نظر الوظيفية يتطلب التوقف عند بعض صور الوظيفية والتي بدأت في الظهور منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن. وسوف نلاحظ أنه بالرغم من وجود ضروب من الاتفاق بين هذه الصور إلا أن ثمة اختلافا بينهما، وهو اختلاف نابع من طبيعة الظرف التاريخي الذي ظهرت فيه كل صور من هذه الصور، فهناك وظيفية القرن التاسع عشر والتي تأسست من خلال أعمال سنبسر ودوركايم ولفيف أخر من علماء الأنثربولوجيا، وهناك وظيفية القرن العشرين التي أسسها عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز، وهناك أخيرا نظرية التنمية الوظيفية التي طورها تلاميذ للوظيفيين الأوائل والمحدثين في محاولة لفهم طبيعة التغير الاجتماعي في المجتمعات النامية.

أ – الوظيفية الكلاسيكية:

نستخدم مفهوم « الوظيفية الكلاسيكية» للإشارة إلى الإسهامات الوظيفية المبكرة كما تمثلت في أعمال هربرت سنبسر واميل دوركايم وماكس فيبر وباريتو. والمحقق أن هذه الإسهامات – على ما بينها من اختلاف – تميل إلى النظر للتغير الاجتماعي أو تبديله باعتباره تغير توازنيا تدريجيا لا يؤدي إلى هرم البناء الاجتماعي أو تبديله،و إنما يؤدي إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة، فالتغير الاجتماعي

---

(1) أحمد زايد: المرجع السابق، ص ص.207-221.

(2) أمل ابراهيم الملاح : النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع ، 11أغسطس 2013، www.rosaolyoussef.com ،20 -01- 2019، 09:30

يظهر في شكل إضافات في الحجم وتباين في المكونات يصاحبه دائما عمليات للتكامل والتوازن[1]. وسوف نحاول أن نلقي نظرة سريعة على إسهام من الإسهامات الوظيفية الكلاسيكية.

اميل دوركايم (E. Durkheim) **(1855-1917)**[2]:

فقد قدم نظرية في التغير الاجتماعي تشبه إلى حد كبير لنظرية هربرت سبنسر، دون التزام بالمماثلة العضوية أو تشبيه التغير في المجتمع بالتغيرات في عالم المادة أو عالم الكائنات الحية.

انطلق دوركايم في رؤيته التغير من منظور وظيفي يتأسس على فكرتي التباين والتضامن، ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي، حيث بنى دوركايم تحليلاته في كتاب تقسيم العمل في المجتمع على تصوره لنمطين مثاليين من المجتمعات، النمط الأول بدائي يتميز بالتضامن الآلي وبناء اجتماعي متماثل نسبيا، ويوجد به قدر ضئيل من تقسيم العمل أو لا يوجد على الإطلاق، والنمط الثاني حديث يتميز بالتضامن العضوي، ويقدر أكبر وأكثر تحديد من تقسيم العمل، ويعد تقسيم العمل الاجتماعي – في رأي دوركايم – ظاهرة اجتماعية مادية تشير إلى درجة التخصص في الأعمال أو المسؤوليات، فالزوجة الأم في المجتمع البدائي تشغل وضعا اجتماعيا أقل تخصيصا وتحديدا بكثير من وضع الزوجة الأم في المجتمع الحديث حيث تقوم مرافق المغاسل العامة، وحفاضات الأطفال، وتوصيل الطلبات للمنازل، والأدوات المساعدة في أداء العمل المنزلية بأداء عدد كبير من الأعمال والمهام التي كانت تقوم بها الزوجة الأم في المجتمعات الغابرة .

انعكست التغيرات في تقسيم العمل على بناء المجتمع بشكل هائل ومؤثر وتتجلى أهم هذه الانعكاسات في وجود نمطين من التضامن هما الآلي والعضوي، لقد كان دوركايم في دراسته لموضوع التضامن مهتما بالعوامل والظروف التي تجعل المجتمع متماسكا، فالمجتمع الذي يتسم بالتضامن الآلي مجتمع متوحد لأن جميع أفراده متماثلون فالرابطة التي تجمع بينهم هي أنهم جميعهم يمارسون أنشطة متماثلة ويتحملون مسؤوليات متماثلة أيضا، وعلى العكس فإن تماسك المجتمع القائم على التضامن العضوي يعد متباينا نتيجة للتباين بين أفراده وبالتالي تباين المسؤوليات أيضا. ونظرا لأن أفراد المجتمع الحديث يمارسون أعمالا محددة تحديدا ضيقا إلى حد كبير فإنهم يحتاجون كثيرا من الأفراد الآخرين حتى تستمر حياتهم، إن الأسرة البدائية التي يرأسها الأب الصياد والأم التي تجمع الطعام أسرة مكتفية ذاتيا من الناحية العملية، ولكن الأسرة الحديثة لكي توفر احتياجاتها على مدى الأسبوع الواحد فإنها تحتاج إلى البقال والخباز والجزار والميكانيكي والمعلم وضابط الشرطة وخدمات الآخرين حتى تستمر حياتها وسط المجتمع الحديث، فتماسك المجتمع الحديث يشبه في رأي دوركايم على تخصص أفراده، واحتياجاتهم لبعضهم البعض لتوفير الخدمات .

فتقسيم العمل تصاحبه ضرورة مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان وزيادة الكثافة الأخلاقية، بل إن هذه التباينات الاجتماعية هي التي تجعل العمل ضرورة، وهو في جوهره تعبير عن هذا التباين ودالة على حدوثه، فالمجتمعات تميل في تغيرها إلى أن تباين في مكوناتها، بل إن حدوث أشكال التباين يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات في الميول والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل وهكذا.

ب – نظرية التوازن الحركي:

(1) علي السيد الشخيبي: في اجتماعية التربية، دار الفكر، الأردن، عمان، ص ص 315، 316.
(2) جورج ريستزر: رواد علم الاجتماع، مراجعة: د/ محمد الجوهري، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2006، ص ص.167، 168.

تطورت النظرية الوظيفية في القرن العشرين لتركز على فكرة التوازن الدينامي في عمل التغير الاجتماعي، ويعد عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز T. Parsons أشهر من طور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه، ولذلك فإننا عندما نتحدث عن هذه النظرية كإحدى النظريات الوظيفية في دراسة التغير الاجتماعي فإننا نتحدث تحديدا عن النظرية البارسونزية للتغير الاجتماعي.

إن المجتمع عند بارسونز هو أحد الأنساق الأساسية للفعل التي حددها بارسونز في أربعة أنساق: النسق العضوي، ونسق الشخصية، والمجتمع والثقافة. والمجتمع بدوره ينقسم من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية هي الاقتصاد والسياسة والروابط المجتمعية، ونظم التنشئة الاجتماعية،والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن (الكائن العضوي– الشخصية– الثقافة) وهو يتوازن من الداخل حيث تحقق أنساق علاقات منتظمة ومتوازنة[1].

وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير، فإنه لا يفقد خاصية توازنه فهذا التوازن دينامي ومستمر، لذلك فإنه يمكن للمجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ودمجها داخل بنائه، ويمكن أن نميز بين نوعين من التغير الاجتماعي في المشروع البارسونزي.

أولا– التغيرات قصيرة المدى:

وهي تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية (من داخل المجتمع كالتوترات التي تفرض اتجاها للتغير مثل تلك الناتجة عن ظهور الاختراعات والأفكار الجديدة)، أو عوامل خارجية (تظهر في أي نسق من الأنساق التي تشكل بيئة المجتمع كالتغيرات في الصفات الوراثية للسكان، وتغير استغلال الطبيعة أو الحروب). إن هذه التغيرات تحدث تأثيرا على حالة التوازن التي ينتظم فيها المجتمع، أيضا تكسر التوازن أو تهدده من جراء ما تخلفه من توترات في بناء العلاقات الداخلية بين مكونات النسق الاجتماعي.[2]

وإذا استمرت هذه التغيرات فقد تؤدي إلى القضاء على المجتمع أو إلى إحداث تغيرات بنائية عامة، ولكن هذا لا يحدث إلا في ظروف نادرة، فالمجتمعات لها قدرة تكيفية داخلية ناتجة من حالة التوازن الدينامي التي يتميز به المجتمع، وعندما تحدث التوترات والضغوطات المولدة للتغيرات داخل المجتمع فإنها تؤثر على حالة التوازن، ولكن المجتمع ما يلبث أن يمتص هذه التوترات والضغوطات ويستعيد توازنه ويظل محتفظا بهذه الحالة من التوازن حتى تظهر توترات أخرى وهكذا يوصف التوازن بأنه دينامي، أي مستمر وقابل لأن يستوعب كل ما هو جديد، وأن يعيد تكيف النسق معه بحيث تظهر التغيرات في أضيق الحدود وفي ضوء هذه الرؤية فإن التغيرات قصيرة المدى داخل النسق الاجتماعي تتصف بعدة خصائص:

– أنها تغيرات تدريجية لا تؤدي إلى انهيار النسق أو تغيره بشكل جذري

– أنها ترتبط بعمليتين متلازمتين هما التوازن واللاتوازن، وتعتبر العملية الأولى دائمة أما الثانية فهي عملية خاصة

–أن جوهر التغير هنا هو التباين البنائي الوظيفي، فمزيد من التغير داخل النسق الاجتماعي يعني تباين مكوناته وتعدد وظائفه.

– أن الاتفاق العام على القيم وأدوات الضبط الاجتماعي هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم وتغيره الوئيد .

---

(1) - Rocher, Guy , Changement sociale H M H ., Paris , 1983, P.19.

(2) أحمد زايد: علم الاجتماع بين النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، مصر،1984، ص.167.

ثانيا– التغيرات بعيدة المدى:

وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، ولقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال العموميات التطورية، ويقصد بالعمومية التطورية التجديد البنائي الذي له قدرة على الاستمرار والبقاء، ويخلق بدوره تجديدات وتطويرات أخرى، أي أنها تخلق ضربا من الانكسار في البناء القائم وتدفعه إلى آفاق جديدة من التغير.

إن هذه العموميات التطورية هي التي خلقت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمعات، فظهور نسق التدرج الاجتماعي قد أدى إلى أن تتحول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات وسيطة، كما أن ظهور النقود والأسواق والقانون والديمقراطية هو الذي إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة، وعندما تظهر العمومية التطورية فإنها تخلق تباينا اجتماعيا واسع النطاق، وتخلق بذلك تحولات بنائية ملموسة، ولكن هذا التباين لا بد وأن يصبح التحول الذي خلقته العمومية التطورية تحولا عاما أو طبيعيا أو تحولا معمما، ولقد استخدم بارسونز هذا النوع من التحليل لوصف حركة التطور في المجتمعات الحديثة عبر تطورها من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الحديثة .[1]

ج – نظرية التحديث الوظيفية:

تقوم نظرية التحديث على اعتبار الحداثة عملية تحول كوني تشمل جميع المجتمعات في العالم تتم نتيجة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي من أوروبا الغربية إلى جميع البلدان الأخرى مما تحقق لهذا البلدان زيادة في النمو الرأسمالي. وزيادة في القدرات الإنتاجية، وتحسنا في مستوى المعيشة للسكان، وإذا ما تبنى هؤلاء السكان نظام الليبرالي المصاحب للرأسمالية فإنهم يشهدون عملية تحول ديمقراطي أيضا تزيد من مشاركتهم في شؤون المجتمع، وبخاصة السياسة منها.

صنفت هذه النظرية المجتمعات البشرية إلى صنفين عريضين هما المجتمعات المتقدمة، والمجتمعات المتخلفة التي سميت فيما يعد من قبل مؤسسات الأمم المتحدة (المجتمعات النامية)، تحفزا لها على مواصلة الجهود لتحقيق النمو والتغيير، وتشمل المجتمعات المتقدمة الرأسماليات الحديثة وبخاصة الأوروبية منها، وهي تتضمن سيادة الإنتاج الرأسمالي فيها، وتمتعها بفائض إنتاجي يضمن مستوى معيشي متقدم للسكان، كما تسود فيها الديمقراطية الليبرالية التي تضمن المساواة، والعدالة والكرامة للمجتمع.

أما المجتمعات النامية فتشمل بلدان آسيا وإفريقيا – عدا اليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة – وبعض دول أمريكا اللاتينية، وهي تتصف بسيادة نمطا إنتاجي تقليدي مختلف فيها، فيه عناصر الرأسمالية غير فعالة، وتتميز المجتمعات بالتالي بضعف الإنتاجية، وعدم وجود فائض إنتاجي يضمن للسكان مستوى معيشي متقدم كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. وعلى المستوى السياسي تعاني هذه المجتمعات من الاستبداد والطغيان، وعدم تمتع السكان بالمساواة والعدالة، والكرامة الإنسانية.[2]

و يحدث التغير الاجتماعي للمجتمعات النامية من خلال عوامله خارجية ناتجة عن عملية اتصالها بمصدر الثقافة الحديثة الغربية، فالاتصال الثقافي بالحضارة الغربية يؤدي إلى نشر الثقافة الحديثة إلى أن تشمل قطاعات المجتمع بأسره، فعندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدي إلى تغيرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات الغربية.

---

(1) المرجع السابق، ص . 35 .
(2) مجد الدين عمر خير خمش، المرجع السابق، ص ص 218، 219.

إن التغير الاجتماعي المرتبط بعمليتي التنمية والتحديث ليس تغيرا جذريا، بل هو تغير تدريجي (خطي وتقدمي) يتم بمقتضاه تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة، ويفرز التغير أثناء حدوثه بعض المشكلات كالتناقص بين القديم والجديد، وحدوث "هوة ثقافية" بين تغير العناصر المادية وتغير العناصر المعنوية، وتناقص الأدوار، غير كل هذه التوترات والتناقضات تكون طبيعية أثناء عملية الانتقال من التقليد إلى الحداثة، وسوف تختفي بالتدريج مع الاتساع في عملية التغير، والمجتمعات تختلف فيما بينها في درجة تطويرها لنظم وجماعات وميكانزمات تساهم في وضع مبادئ التكامل الاجتماعي، وبناء على ذلك فإنها تختلف في درجة القابلية للتكيف الداخلي مع ظروف التغير، وكلما كان المجتمع أكثر قدرة على التكيف الداخلي والمرونة كان أكثر قدرة على التغلب على مشكلات التحول.

و من الواضح أن نظرية التحديث تمثل ميلا وظيفيا شديدا، فتفترض وجود تغيرات تدريجية ترتبط بعمليات التباين والتكامل، كما تفترض أن خبرة التغير في المجتمعات الغربية يمكن أن تتطور في المجتمعات النامية.

2- النظريات المادية التاريخية:

تولد عن الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع نظرية أو مدرسة تعرف بمدرسة أو نظرية التوازن الاجتماعي أو النظام الاجتماعي، وسيطرت هذه النظرية على الفكر الاجتماعي الغربي فترة طويلة، إلا أن قيام الثورة الفرنسية في فرنسا وقيام الثورة الصناعية في إنجلترا وظهور الطبقة العاملة المرتبطة بنمو الصناعة أسهم في ظهور اتجاه فكري وفلسفي عرف. بمنظور الصراع الاجتماعي أو الصراع الطبقي، وهذا الاتجاه الصراعي يستمد أساسه المعرفي من الفلسفة الإلمانية المثالية وخاصة جدل الفيلسوف الألماني هيجل الذي أطلق على عملية تصارع أنساق الأفكار إسم العملية الديالكيتيكية، ويعد نسق الأفكار قوى تاريخية في نظره ذات أهمية خاصة في تحديد مسار التاريخ الحضاري.

و تشير العملية الديالكيتيكية ببساطة إلى تنافس قوتين متعارضتين يؤدي هذا التعارض إلى ظهور قوى عديدة نتيجة لهذا الاحتدام بينهما، ويبدأ الديالكتيك بقوة تسمى قضية تناطح تلك القضية كقوة جديدة تسمى نقيض القضية وهي قوة مناقضة ونشأ كنتيجة للمعركة بين القضية ونقيضها قوى ثالثة هي التركيب أو التأليف تضم كل منهما.

و لقد رحب هيجل بالصراع عكس أنصار اتجاه الثبات والتوازن والنظام، وذهب إلى أن الصراع ضد القديم كان حسنا وأدى إلى أن تحقيق قدر ملحوظا من التطور الاجتماعي، ومن ثم التقدم يتحقق عن طريق الصراع وحده.

ويمكن القول أن جدل الديالكتيك وخاصة عند هيجل هو الذي وضع أساس نظرية الصراع الاجتماعي عند ماركس فقد حول ماركس هذا الديالكتيتك من صورته العقلية الفكرية إلى صورته المادية التاريخية أي بدلا من صراع الأفكار، أحل محله صراع الطبقات الاجتماعية بالمفهوم المادي الاقتصادي الاجتماعي للطبقة وليس بالمفهوم الثقافي أو النفسي.[1] وترجع الصياغات الأساسية للنظرية المادية التاريخية إلى إسهامات كارل ماركس (Karl Marx)(1818 - 1883)، وظلت هذه الصياغات تتطور بالحذف أو الإضافة حتى يومنا هذا، ومثلما حدث في النظرية الوظيفية، فإن كثير من القضايا المادية التاريخية وأساليبها التحليلية قد استخدمت في تفسير عمليات التغير في العالم الثالث، وفي ضوء ذلك فإننا سوف نحاول أن نلقي فيما يلي نظرة سريعة على صورتين من صور التحليل المادي التاريخي للتغير

(1) علي الحوات: النظرية الاجتماعية – اتجاهات أساسية –، منشورات شركة الجامعة، بدون ذكر السنة، ص ص. 149 – 151.

الاجتماعي، الأولى هي الصورة الماركسية الكلاسيكية، والثانية هي الصورة المرتبطة بتحليل التغير الاجتماعي في العالم الثالث فيما يسمى بنظرية النمو الاستكشافي أو نظرية النسق الرأسمالي العالمي.

أ – النظرية الماركسية: (*)

تنظر الماركسية إلى أن مصدر الصراع الاجتماعي هو حاجة الإنسان الأساسية للبقاء في ظل ظروف الندرة والعوز السائد، إن الأفراد لا يصلهم القدر الملائم من الغذاء والكساء والمأوى وكل الأشياء التي يرغبونها ويحتاجونها، وقد خلق هذا العوز بسبب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات، فدائما ما تكون بسبب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات، فدائما ما تكون هناك جماعة تحتكر القوة والثروة والنفوذ، ومن ثم يبقى من لا يملكون لا القوة ولا الثروة ولا النفوذ في حالات سوء التوازن. وحتى يتسنى تحقق الصحة الاجتماعية يجب أن يمنح الإنسان الفرصة لإشباع حاجاته ومطالبه، ومن الواضح أنه يمكن أن يكون ذلك أمرا صعبا بسبب تركز القوة والثروة والنفوذ في أيدي طبقة واحدة، وما لم يستخدم هؤلاء أدوات القوة والعنف لتغيير أحوالهم فستظل يائسة.

و هكذا فإن المجتمع في نظر الماركسية يتأسس على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات الإنتاج، أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع، ولذلك فإنه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتي أطلق عليها ماركس عناصر البناء كالقانون والدولة والأسرة والثقافة.

يحدث التغير الاجتماعي في المجتمع كانعكاس للتغير الذي يطرأ على أساس المجتمع الاقتصادي أو بنيته التحتية ففي مرحلة من مراحل تطورها تدخل القوى الإنتاجية في المجتمع في تناقص مع علاقات الإنتاج السائدة، أي أن علاقات الإنتاج تصبح غير ملائمة للتطورات التي تحدث في قوى الإنتاج، ولذلك لا بد أن تتغير علاقات الإنتاج وتتغير معها كل عناصر البناء الفوقي لتدعم هذا التغير الجديد وتحميه، هنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة، ويشهد المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره وجود طبقين متعارضتين، واحدة تمتلك قوى لإنتاج والأخرى تشغل هذه القوى وتوليد فائضا يعود على الطبقة المالكة ويؤدي التحول من مرحلة إلى مرحلة إلى ظهور تغير في التركيب الطبقي من خلال ظهور طبقة جديدة تقود ثورة التغير لتصبح هي الطبقة المالكة أو المهيمنة في المرحلة الجديدة.

ب– نظرية التنمية التابعة:

ترتبط هذه النظرية بوصف التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث، وهي تختلف اختلافا عن النظرية الوظيفية، فإذا كانت نظرية التحديث الوظيفية ترى أن التحول في دول العالم الثالث يسير بشكل منتظم نحو تحقيق النموذج المثالي للمجتمعات الغربية، فإن أنصار نظرية النسق الرأسمالي العالمي يرون – خلافا لذلك – أن حركة التغير في مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيد من التخلف، وأنه إذا تحققت جوانب التنمية فإنها تظل تنمية تابعة غير مستقلة وتقوم هذه النظرية والتي نشأت في أمريكا اللاتينية على اعتبار أن العلاقة التي تربط بين الدول النامية والدول المتخلفة، وخاصة في الماضي الاستعماري، هي السبب الأساسي في تخلف البلدان النامية، إذا تميزت هذه العلاقة غير المتكافئة بين هاتين المجموعتين من الدول بالاستغلال، والنهب، والإفقار حيث تحولت البلدان النامية إلى أسواق لمنتجات البلدان المتقدمة،

(*) للمزيد من المعلومات أنظر: د/ علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: نظرية علم الاجتماع، الرواد – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1998. ص . 217 – 310 .

وحينها قامت هذه البلدان المتقدمة بنهب ثروات البلدان النامية وتحويلها إلى مراكز النظام العالمي في أوروبا الغربية[1].

وتصنف هذه النظرية بلدان العالم إلى بلدان تابعة تشمل جميع البلدان النامية، وبلدان متقدمة مكتفية ذاتيا. وتتميز البلدان التابعة بضعف قدراتها الإنتاجية واعتمادها بالتالي على البلدان الصناعية لتأمين متطلباتها مما يضعها في حالة التبعية لهذه البلدان، أما البلدان الصناعية فتتميز بقدراتها الإنتاجية التي تجعلها مكتفية ذاتيا، فهي ليست بحاجة للاعتماد على بلدان أخرى لتأمين متطلباتها، كما أن هذه القدرات الإنتاجية تجعلها قادرة على تنمية قواها السياسية والعسكرية بشكل مستقل عن التأثيرات من الدول الأخرى وهو ما لا يتوفر للبلدان التابعة.

والنتيجة المنطقية للعلاقة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث هو أنه ينتج نوع من التغير يصنفه البعض بأنه تغير تابع أو تنمية تابعة. وفي ضوء هذا النمط من التغير تفهم كل الظواهر والمشكلات التي تظهر في دول العالم الثالث أثناء تحولها، ومن هذه الظواهر: عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والصراعات العرقية والإيديولوجية، والديون، والمشكلات المرتبطة بالتصنيع والتكنولوجيا، ومشكلات الحروب الإقليمية،.... إن هذه الظواهر والمشكلات هي من منتجات هذا التغير التابع أو هذه التنمية التابعة.

3 – النظريات السيكولوجية – الاجتماعية –

تركز النظريات السيكو – اجتماعية على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الأفكار التي تحملها الأفراد في تغيير أنماط الحياة ومسارها، وتتأسس هذه النظريات على فرضية أن التغيير الذي يصيب المجتمع يحدث أساسا في الأفراد، فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون بل أن هذه العوامل ضرورية لتخلق دينامية التغير الاجتماعي، فهي التي تدفع المجتمع إلى حركة، فالعوامل النفسية هي التي تلحق الأفراد ذوي القدرات الخاصة، وهي التي تدفع أعضاء المجتمع إلى الخلق والابتكار.و لقد تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال ماكس فيبر وتطور فيما بعد في صياغات حديثة[2].

أ – الدور التغيري للأفكار: نظرية فيبر

عبر ماكس فيبر عن أفكاره حول التغير الاجتماعي من خلال دراسته لجذور وأصول الرأسمالية، والدراسة هذه كانت إنتقادا للآراء التي طرحها كارل ماركس في نظريته المادية التاريخية، إن نظرية فيبر الرأسمالية تعتقد بأن الكالفينية مع بقية الحركات الدينية التقشفية هي التي ولدت الظروف السيكولوجية والأجواء الاجتماعية المناسبة لظهور ونمو الطبقة البرجوازية في الغرب، لكن ماكس فيبر يتفق مع نظرية ماركس القائلة بأن نظام الرأسمالي يرتكز على وجود طبقتين الطبقة البرجوازية والطبقة البروليتاريا غير أن فيبر لا يعتقد بأن العوامل المادية وحدها تستطيع تفسير طبيعة المجتمع الرأسمالي والتغيرات التي تطرأ عليه، أو حتى أصل تكوينه ونشوئه وذلك لأنه يعتقد بأن البناء الفوقي للمجتمع، (الوعي والإيديولوجية الاجتماعية) إنما هو أساس تحوله المادي والتكنولوجي، أي أنه يعطي أهمية كبيرة للأفكار في إحداث التغير الاجتماعي، وهذا ما يتضح في كتابة (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) الذي نشره في عام 1904، حيث افترض في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة

---

(1) حمدي حميد أحمد مصطفى: العلوم الاجتماعية – النظريات المعاصرة المفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي–،2010،(hamidi socio.blogsport.com) ،20–01–2019،11:00 .

(1) المرجع نقسه .

السيكولوجية التي ظهرت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر والتي ترتب على انتشار الترعة البروتستانتية، لقد أدت هذه الترعة (و هي مجموعة من الأفكار الجديدة التي طورت المسيحية في خلق روح الرأسمالية لأنها أدت إلى ظهور الفكر العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس التي تنهض عليه الحياة الاجتماعية)[1]، إن هذه الترعة العقلانية هي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل والربح، كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالمتعة، فالحياة يجب أن تكرس للعمل والإنجاز والخلق مستوى من الكفاءة في كليهما مع السعي دائما لتحقيق القيم والمثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف والتقشف، وهكذا استطاعت البروتستانتية بما تحمله من قيم وأفكار أن تضع أساس قيام روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح بل وتعظيم الربح، فروح الرأسمالية – كما تبدو في أخلاقياتها العملية – تطابق في الواقع روح البروتستانتية، فإذا كانت هذه الديانة تهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية، وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوعا من العبادة أو الواجب المقدس فإنها بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للرأسمالية.

و لقد وجدت أفكار فيبر هذه صدى لدى بعض المفكرين من أمثال ماكليلاند وهاجن اللذين ركزوا على دور العوامل السيكولوجية في التغير.

ب – نظرية الشخصية المجددة: إيفرت هاجن

ركز هاجن على دور المجددين في إحداث التغير الاجتماعي، لقد نظر إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظما جامدة للمكانة الاجتماعية (وجود جماهير من الفلاحين وصفوة حاكمة)، تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، وينعكس ذلك على الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات، حيث يتصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه ومثل هذا المجتمع يعد مجتمعا ساكنا وقد لا يعرف التغير لعدة قرون، ويفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية .[2]

و من هنا تبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي، فذلك التغير يرتبط بعوامل نفسية، أي يخلق أنماط الشخصية القادرة على التجديد، وتتسم هذه الشخصية بالابتكارية والفصول والانفتاح على الخبرة، إن مثل هذه الشخصية تسعى إلى ابتكار حلول جديدة ولا تقبل ما هو قائم منها، ويفترض هاجن أن التغير في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجموعات من الأفراد لها هذه الخصائص تهدد بناء المكانة القائمة، ومثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية (ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية)، وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من الحالة التسلطية، على حالة الابتكار مرورا بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة.

ج – المجتمع المنجز: ديفيد ماكليلاند

اهتم ماكليلاند مثله مثل هاجن بنوع معين من التغير وهو التغير الاقتصادي ومال مثله ميلا سيكولوجيا في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية، وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز، لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية – سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة – تظهر

(1) إحسان محمد الحسن: مبادئ علم الاجتماع، ط1، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2005، ص ص. 301، 302.
(2) دلال ملحس إستيتيه، المرجع السابق، ص ص. 150، 151.

دائما بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة لإنجاز. ومن ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الإبداعية وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز.[1]

و يقصد ماكليلاند بالحاجة إلى الإنجاز القدرة على الإنجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي ويعتبرها المحرك الأساسي لعملية التغير الاجتماعي، وبناءا عليه فإذا أردنا أن نتعرف على حجم التغير في مجتمع من المجتمعات فإن علينا أن نتعرف على وجود حجم الدافعية للإنجاز بين أفراده.

ويفترض ماكليلاند أن ثمة علاقة بين الحاجة للإنجاز وبين أساليب التقة الاجتماعية، فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم، ولذلك فإن ما يتعلمه الفرد من دفع في بداية حياته يؤثر تأثيرا كبيرا على مجرى سلوكه في المستقبل، كما أن المهارات التي يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن أن تخلق لديه دافع للإنجاز أو تسلبه إياه، ولذلك فإن المجتمعات التي تفتقد دوافع الإنجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية لتخلق الأفراد القادرين على تحمل المسؤولية وعلى مواصلة تحقيق الأهداف بقدر كبير من المثابرة والإنجاز.

ولقد انتقدت نظرية ماكليلاند لإسرافها في إبراز العوامل النفسية ونظرتها إلى الدافعية للإنجاز على أنها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادي، الأمر الذي جعله يعدل من نظريته مؤكدا على الأفراد الذين يتعلمون تحت ظروف ثقافة تقليدية يمكن أن يحققوا إنجازات اقتصادية وغير اقتصادية، ومن هنا بدأت نظرية ماكليلاند تركز على التنشئة الاجتماعية فقط ولكن على التدريب وتغيير الاتجاهات.

فعمليات التدريب مستمرة يمكن أن تخلق في الأفراد ذوي الاتجاهات التقليدية اتجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشة من ثم يخلق لديهم دافعية قوية للإنجاز.[2]

خلاصة:

من خلال ما تم طرحه نستنتج أن هناك العديد من النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي وهي نابعة من النظريات العامة في علم الاجتماع، فظهرت هذه النظريات عبر التاريخ وتطورت كثيرا وازدادت دقة، وانتقلت من مرحلة التفكير الفلسفي التأملي الظني إلى التفكير العلمي الموضوعي الذي يحكم الواقع، فالمتأمل لتاريخ هذه النظريات يكتشف ويلمس أنها قد نجحت فعلا في تحقيق قدر كبير من النضج العلمي، وأنها قطعت أشواطا كبيرة في فهم التغير الاجتماعي، إلا أنها لم تتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغير الاجتماعي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الواقع الاجتماعي والتاريخ بمعناه الواسع يكشف دائما عن أدلة وبراهين جديدة، أي أن الواقع الاجتماعي هو دائما في حال تغير مستمر مما يؤدي بدوره إلى التغير في هذه النظريات.

---

(3) المرجع نفسه، ص ص. 151، 152.

(1) المرجع نفسه، ص . 153.

المراجع:

1. إحسان محمد الحسن: مبادئ علم الاجتماع، ط1، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2005.
2. أحمد زايد: علم الاجتماع بين النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، مصر،1984.
3. أحمد زيد: علم الاجتماع ودراسة المجتمع – المداخل النظرية–، ط1، بدون ذكر دار النشر والطبع، القاهرة، مصر، 2005 –2006.
4. جورج ريستزر: رواد علم الاجتماع، مراجعة: د/ محمد الجوهري، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2006.
5. دلال ملحس استيتية: التغير الاجتماعي والثقافي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
6. الزعبي محمد، التغير الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1976
7. صلاح الفوال: علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1996.
8. عبد الله عبد الرحمان: تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الإسكندرية، مصر 1998.
9. عبد الرحمان ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون –ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر–،دار الفكر، بيروت ، لبنان،2004 .
10. عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع (النشأة والتطور)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
11. علي الحوات: النظرية الاجتماعية – اتجاهات أساسية –، منشورات شركة الجامعة، بدون ذكر السنة.
12. علي السيد الشخيبي: في اجتماعية التربية، دار الفكر، الأردن، عمان.
13. علي عبد الرزاق جلبي وآخرون: نظرية علم الاجتماع، الرواد – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1998
14. فاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
15. فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006.
16. فوكوياما: نهاية التاريخ، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993.
17. مجد الدين عمر خيري حمش: علم الاجتماع– الموضوع والمنهج– (مع التركيز على المجتمع الغربي)، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 1997.
18. محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
19. محمد الهادي عفيفي: التربية والتفسير الثقافي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
20. محمد عبد المولى الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 2005.
21. محمد على محمد: تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، مصر، 1983.

المراجع الالكترونية:

22. أمل ابراهيم الملاح : النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع ، 11أغسطس 2013، (www.rosaolyoussef.com)، 20 –01–2019، 09:30.
23. حمدي حميد أحمد مصطفى: العلوم الاجتماعية – النظريات المعاصرة المفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي– 2010، (hamidi socio.blogsport.com)، 20–01–2019، 11:00 .
24. الموسوعة الحرة لخلق المحتوى العربي: نظريات التغير الإجتماعي، [www.Marefa.org/index.php]، 18–02–2011، 17:30.

المراجع الفرنسية :

25. Rocher, Guy , Changement sociale H M H ., Paris , 1983.

برنامج الندوة العلمية الوطنية حول التحول المجتمعي في الوطن العربي
- حالة الجزائر -

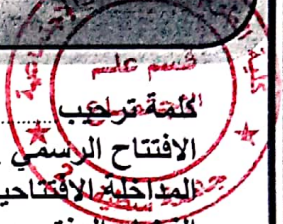

كلمة ترحيب ..... الساعة الثامنة صباحا

الافتتاح الرسمي .....

المداخلة الافتتاحية ..... رئيسة الندوة

الفضاء المفتوح ونكسة الصناعات الإبداعية أ د نادية سعيد عيشور. جامعة سطيف2

القـــاعة العـــامة

الجلسة الصباحية العامة....رئيس الجلسة أ. د/كمـــال بلخيري

10:00-09:30	العولمة والتحولات الاقتصادية	أ د / ليلى قطاف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.ج. سطيف1
10:30-10:00	الانفتاح العولمي– الإعلامي والثورة التكنولوجية والتغير في العالم العربي	د / سليمة فيلالي. جامعة سطيف2
11:00-10:30	مؤشرات التحول المجتمعي في الأسرة الجزائرية	أ د/ امحمد دلاسي. جامعة الأغواط
11:30-11:00	التحول الثقافي وبعض مظاهره في الجزائر	د/ محمد نوري. جامعة الاغواط
12:00-11:30	دينامية الأسرة والتحولات المجتمعية في الجزائر	د / احمد عبد الحكيم بن بعطوش. جامعة باتنة1
12:30-12:00	التحول الرقمي في إدارة البلديات في الجزائر بين الواقع والمأمول	د / حسيبة ملاس. جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف
13:00-12:30	دور النخبة المثقفة في قيادة وحل الأزمات	أ د/ صباح عياشي. ج. الجزائر2
13:30-13:00	أزمة المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي	أ د / نادية سعيد عيشور. جامعة سطيف2
14.00-13.30	مناقشة عـــــامة	

جلسة استراحـــــة

Scanned by CamScanner

الورشـــات

الورشة الأولى رئيس الجلسة د/.العمري عيسات مقررة الجلسة د/ هارون فتيحة

10:00-09:30	عوامل وأسباب التحول المجتمعي .	د/ روفية زارزي. جامعة سطيف2
10:30-10:00	تشكّل المجتمعات الافتراضية في ظل التحولات التكنولوجية وتأثيرها على التواصل الأسري	د/ وليدة حدادي. ج. سطيف2
11:00-10:30	مظاهر وأبعاد التغير الاجتماعي والقيمي داخل الأسرة الجزائرية	د/ كريمة فلاحي. جامعة سطيف2
11:30-11:00	التغييرات الاجتماعية للأسرة الحضرية في الجزائر	د/ فتيحة تمريست. جامعة بسكرة
12:00-11:30	التحول الاقتصادي في الجزائر- أسبابه وعوامله-.	د/ ريمة مشطوب. جامعة سطيف2
12:30-12:00	الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر: 1989-1999	الهام سوراخ. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر-
14:00-12:30	مناقشة عامـــــة	

الورشة الثانية....رئيس الجلسة د/ فروق يعلى مقرر الجلسة د/ نورة دريدي

10:00-09:30	الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للتغير الاجتماعي	د/فطوم بلقبي. جامعة بوضياف-المسيلة
10:30-10:00	التنشئة الأسرية بين عمليتي الضبط الاجتماعي والتغير الاجتماعي	د/ صيفية جدوالي. جامعة سطيف2
11:00-10:30	الأسرة الجزائرية بين الثابت والمتغير	د/ فروق يعلى. جامعة سطيف2
11:30-11:00	إشكالية العمران في ظل صراع الأصالة وتحولات المعاصرة	د/ زهية شويشي. جامعة سطيف2
12:00-11:30	المدرسة الجزائرية والمقاربات البيداغوجية- من بيداغوجيا الأهداف إلى بيداغوجيا الكفاءات –	د/ حنان تومي. جامعة سطيف2
12:30-12:00	الفتاوي الدينية بين واقع متحول وعقيدة ثابتة	حنان برقرق. جامعة قسنطينة2
13:00-12:30	ملامح التحور الاجتماعي في الأسرة الجزائرية	د/ نادية لولو. جامعة سطيف2
14:00-13:00	مناقشة عامـــــة	

الورشة الثالثة....رئيس الجلسة د/ بوجمعة كوسة مقررة الجلسة د/ نجوى فلكاوي

10:00-09:30	التحولات المجتمعية من وجهة نظر كل من أوغست كونت ومالك ابن نبي- مقاربة سوسيو نظرية	د/ ياسمينة كتفي. جامعة بوضياف-المسيلة.
10:30-10:00	قراءة في النظريات السوسيولوجية المفسرة للتغير	د/ نجوى فلكاوي. ج سطيف2
11:00-10:30	اتجاهات الأساتذة نحو العولمة	د /سلطان بلغيث. جامعة العربي التبسي.
11:30-11:00	التغيرات الاجتماعية للأسرة الحضرية في الجزائر	د/ تمرسيت فتيحة. جامعة بسكرة
12:00-11:30	درجة الصحة النفسية عند الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية. - دراسة ميدانية بولاية سطيف-.	د / سلمى شيحي. تخصص علم النفس. جامعة سطيف2.
12:30-12:00	الجمعيات الخيرية كآلية للتغيير في الجزائر	د/ كنزة عيشور. جامعة سطيف2
13:00-12:30	التحول الاستهلاكي للمجتمع الجزائري	د/ بودالي بن عودة
14:00-13:00	مناقشة عامـــــة	

قراءة التوصيات والاقتراحات★ توزيع شهادات المشاركة ★ توزيع كتاب أشغال الندوة ★اختتام أشغال الندوة

Scanned by CamScanner